

Distr.: General  
17 April 2019الدورة الثالثة والسبعون  
البند ١٤٢ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/73/826)]

٢٨٧/٧٣ - وحدة التفتيش المشتركة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما القرارات ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ٢٣٣/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ١٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ٢٤٥/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٨٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٨٦/٥٨ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٢٦٠/٦١ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٢٣٨/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٦٠/٦١ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٢٢٦/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٤٦/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٢٧٢/٦٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٦٢/٦٤ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٧٠/٦٥ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٥٩/٦٦ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٢٥٦/٦٧ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٢٦٦/٦٨ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٢٧٥/٦٩ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٢٥٧/٧٠ المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ٢٨١/٧١ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ و ٢٦٩/٧٢ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨،

وإذ تعيد تأكيد النظام الأساسي للوحدة<sup>(١)</sup> والدور الفريد الذي تقوم به الوحدة بوصفها الهيئة

الخارجية المستقلة الوحيدة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق على صعيد المنظومة ككل،

(١) القرار ١٩٢/٣١، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220419 180419 19-06368 (A)



- وقد نظرت في تقرير الوحدة لعام ٢٠١٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٩<sup>(٢)</sup> وفي مذكرة الأمين العام عن تقرير الوحدة لعام ٢٠١٨<sup>(٣)</sup>،
- ١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٩<sup>(٢)</sup>؛
  - ٢ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام عن تقرير الوحدة لعام ٢٠١٨<sup>(٣)</sup>؛
  - ٣ - تؤكد أهمية المهام الرقابية للوحدة في تحديد المسائل الإدارية والتنظيمية والبرنامجية العملية داخل المنظمات المشاركة وفي تزويد الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى للمنظمات المشاركة بتوصيات واقعية عملية المنحى بهدف تحسين وتعزيز إدارة الأمم المتحدة ككل؛
  - ٤ - تقر بأن فعالية الوحدة على صعيد المنظومة ككل مسؤولية تشترك في تحملها الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة؛
  - ٥ - تقر أيضاً بضرورة مواصلة تعزيز الأثر الذي تحدثه الوحدة في كفاءة وشفافية إدارة المنظمات المشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة؛
  - ٦ - تحيط علماً مع التقدير بإعداد الوحدة لإطار استراتيجي متوسط الأجل وطويل الأجل للفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٩، وتشجع الوحدة على التشاور والتعاون مع المنظمات المشاركة، وعلى تطبيق الدروس المستفادة في وضع إطارها الاستراتيجي للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٩، مع مراعاة الإصلاحات التنظيمية الجارية؛
  - ٧ - تؤكد ضرورة مواصلة الوحدة تحديث إطارها الاستراتيجي المتوسط الأجل والطويل الأجل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٩ وتحسينه، مع مراعاة ديناميات وتحديات البيئة التي تضطلع فيها الوحدة بأنشطتها، وتتطلع إلى عرض الوحدة للإطار الاستراتيجي، وتقرر النظر في أي موارد مرتبطة بتنفيذ نهج الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في سياق الميزانيات البرنامجية المقبلة؛
  - ٨ - تشجع الوحدة على الاستمرار، ضمن إطارها الاستراتيجي المتوسط الأجل والطويل الأجل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٩، على مواصلة إدراج فرادى المنظمات سنوياً في استعراضات التنظيم والإدارة، وعلى أن تسعى إلى إنجاز هذه الاستعراضات ضمن برنامج عمل الوحدة؛
  - ٩ - تكرر طلبها إلى الوحدة أن تنظر في تحديد عدد المشاريع المدرجة في برنامج عملها على النحو الأمثل من خلال تحديد الأولويات؛
  - ١٠ - تكرر أيضاً طلبها إلى الوحدة أن تواصل تركيز تقاريرها على البنود ذات الأولوية للمنظمات المشاركة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق مراعاة برنامج عمل الجمعية العامة، بهدف تزويد الجمعية والأجهزة التشريعية الأخرى للمنظمات المشاركة بالتقارير المواضيعية للوحدة التي يمكن استخدامها لتحقيق أقصى أثر ممكن؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 34 (A/73/34).

(٣) A/73/727.

١١ - **ترحب** بقيام الوحدة بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة، وتشجع تلك الهيئات على مواصلة تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة مع هيئات مراجعة الحسابات والرقابة الأخرى في الأمم المتحدة ومع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، بغرض تفادي التداخل أو الازدواجية وزيادة التآزر والتعاون والفعالية والكفاءة، دون المساس بولاية أي هيئة من هيئات مراجعة الحسابات والرقابة؛

١٢ - **تكرر طلبها** إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة أن يمتثلوا امتثالاً تاماً للإجراءات النظامية المتعلقة بالنظر في تقارير الوحدة وأن يقوموا، على وجه الخصوص، بتقديم تعليقاتهم، بما في ذلك توفير معلومات بشأن ما يعتمون القيام به فيما يتعلق بتوصيات الوحدة، وتوزيع التقارير في موعدها كي تنظر فيها الأجهزة التشريعية، وتوفير معلومات عن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي تحظى بقبول الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة ورؤسائها التنفيذيين؛

١٣ - **تشجع** الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على الاستخدام الفعال لتقارير الوحدة وعلى تفعيل توصياتها وتنفيذها بصورة هادفة، وتدعو الأجهزة التشريعية لتلك المنظمات إلى القيام بذلك، بطرق من بينها تخصيص الوقت الكافي لعرض تقارير الوحدة خلال دورات هيئات الإدارة؛

١٤ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين للمنظمات المشاركة تقديم المساعدة الكاملة إلى الوحدة عن طريق توفير جميع المعلومات التي تطلبها الوحدة في الوقت المناسب؛

١٥ - **تؤكد من جديد** المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوحدة<sup>(١)</sup> التي تنص على أن تُدعى الوحدة لإرسال من يمثلها في الاجتماعات التي تناقش فيها تقديرات ميزانيتها؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، تكثيف الجهود لضمان إيلاء منظومة الأمم المتحدة الاعتبار الواجب في الوقت المناسب لتوصيات الوحدة، وتحسين معدلات تنفيذها؛

١٧ - **تكرر دعوتها** الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة إلى النظر بشكل كامل في التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الوحدة ومناقشتها واتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها في الوقت المناسب، بما في ذلك متابعة تلك التوصيات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من قرارها ٢٣٣/٥٠؛

١٨ - **ترحب** بزيادة استخدام نظام التتبع الشبكي والموقع الإلكتروني للوحدة داخل المنصات التي تستضيفها الأمانة العامة، وتتطلع إلى التحديثات التي يعدها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة للنظام، وتطلب إلى رؤساء المنظمات المشاركة أن يستفيدوا استفادة كاملة من نظام التتبع الشبكي للوحدة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم الكامل لتحسين وظائف خدمات استضافة وتعهد نظام التتبع الشبكي والموقع الشبكي للوحدة ولتعزيزها في حدود الموارد المتاحة.

الجلسة العامة ٧٥

١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩